قياس أثر خفض قيمة العملة الجزائرية على تنافسية صادرات الصناعات الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019

Measuring the impact of currency devaluation on the competitiveness of Algerian food industry exports during the period 2001-2019

إبتسام رزوق •	عبد الرؤوف حجاج
جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)	جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)
rzibtissem@gmail.com	abderraouf.hadjadj@gmail.com

تاريخ الاستلام: 30-06-2022 تاريخ القبول: 03-10-2022 تاريخ النشر : 14-10-2022

ملخص:

تبحث الدراسة عن مدى تأثير تخفيض قيمة العملة الجزائرية على تنافسية صادرات الصناعات الغذائية الجزائرية خلال الفترة 2001-2019، حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي والأسلوب الإحصائي القياسي لتقدير العلاقة بين تخفيض قيمة العملة في الجزائر وصادرات الصناعات الغذائية الجزائرية خلال الفترة 2001-2019 بالاعتماد على طريقة الانحدار الخطي البسيط والاستعانة بالبرمجة الإحصائية Eviews 12 ، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أنّ هنالك عوامل أخرى يجب أن تتوفر لنجاح سياسة خفض قيمة العملة في رفع تنافسية صادراتها من السلع الغذائية.

الكلمات المفتاحية: تخفيض قيمة العملة؛سعر الصرف؛الصناعات الغذائية؛التنافسية؛الاقتصاد الجزائري.

تصنيف JEL: E52 ؛E58

Abstract:

The study examines the impact of the devaluation of the Algerian currency on the competitiveness of Algerian food industry exports during the period 2001-2019, the study used the descriptive approach, the analytical approach and the standard statistical method to estimate the relationship between the devaluation of the currency in Algeria and the exports of the Algerian food industries during the period 2001-2019, depending on the method of simple linear regression and the use of statistical programming Eviews 12, The study reached a set of results, the most important of which is that there are other factors that must be present for the success of the devaluation policy in raising the competitiveness of its food exports.

Keywords: devaluation of currency; exchange rate; food industry; competitiveness; Algerian economy.

Jel Classification Codes : E52; E58.

• المؤلف المرسل: rzibtissem@gmail.com

تمهيد:

يربط الخبراء الاقتصاديون في صندوق النقد الدولي بين تخفيض قيمة العملة لدولة ما وبين زيادة ايراداتها التصديرية وكذا انخفاض أسعار السلع المحلية بالمقارنة مع السلع المستوردة من الخارج أي ارتفاع القدرة التنافسية لمنتجاتها على المستويين المحلي وكذا الدولي.

لجأت الجزائر إلى تخفيض قيمة عملتها بهدف تحقيق جملة من التوازنات الداخلية والخارجية، حيث أنّ تخفيض قيمة الدينار الجزائري كان عبارة عن حتمية أملتها ظروف داخلية تتمثل في (اختلال خارجي، عملة مقومة بأكثر من قيمتها) وظروف خارجية خاصة بضغوط المنظمات الدولية (حيث أنّ صندوق النقد الدولي يفرض تخفيض العملة لتقديم الدعم)، حيث لم يكن الهدف من تخفيض سعر الصرف هو التأثير على الميزان التجاري (الصادرات والواردات) بقدر ما كان الهدف منه تصحيح سعر الصرف ذاته، من ثم تحقيق قابلية تحويل كلية للدينار و الاتجاه نحو تحرير سعر الصرف.

عادة تلجأ الدول إلى القيام بهذا الإجراء أي خفض قيمة عملتها مقابل العملات الأجنبية بهدف رفع تنافسية صادراتها في الأسواق الخارجية، ورغم أنّ قرارات الدولة الجزائرية بخفض قيمة العملة لا يرتبط بالميزان التجاري ولا بمعالجة مشكلة تنافسية صادراتها، سنحاول قياس تأثير قرارات تخفيض قيمة العملة على تنافسية صادرات الصناعات الغذائية الجزائرية والإجابة على الإشكالية التالية:

- **ما مدى تأثير سياسة تخفيض قيمة العملة الجزائرية على تنافسية صادرات الصناعات الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019؟**

الأسئلة الفرعية:

للإجابة على إشكالية الدراسة وجب تجزئتها لمجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هي أهم الأسباب الدافعة لخفض قيمة العملة الجزائرية خلال الفترة 2001-2019؟
2. هل سياسة تخفيض قيمة العملة يفسر كل التغيرات في صادرات الصناعات الغذائية الجزائرية خلال الفترة 2001-2019؟
3. ما هي طبيعة العلاقة الرياضية بين تخفيض قيمة العملة وصادرات الصناعات الغذائية الجزائرية خلال الفترة 2001-2019؟

فرضيات الدراسة:

للإحاطة أكثر بجوانب الموضوع جاءت الفرضيات كما يلي:

1. إنّ تخفيض قيمة الدينار الجزائري كان عبارة عن حتمية أملتها ظروف داخلية تتمثل في اختلال خارجي وعملة مقومة بأكثر من قيمتها، بالإضافة لظروف خارجية خاصة بضغوط المنظمات الدولية.
2. إن سياسة تخفيض قيمة العملة ليفسر جزأ من التغيرات في صادرات الصناعات الغذائية الجزائرية خلال فترة الدراسة.
3. توجد علاقة عكسية بين تخفيض قيمة العملة وصادرات الصناعات الغذائية الجزائرية خلال الفترة الدراسة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى إبراز مدى تأثير سياسة خفض قيمة العملة الجزائرية على تعزيز تنافسية صادرات الصناعات الغذائية خلال الفترة 2001-2019 باعتبار سياسة خفض قيمة العملة تأثر بالأساس على تنافسية صادرات الدول.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الموضوع من أهمية سياسة تخفيض قيمة العملة كونها من أهم السياسات التي تؤثر على النشاط الاقتصادي وتحقيق التوازن على المستويين الداخلي والخارجي.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لتحليل البيانات الإحصائية المستمدة من مصادر المعلومات الرسمية، كما اعتمدت الدراسة على الأسلوب الإحصائي القياسي لتقدير العلاقة بين تخفيض قيمة العملة في الجزائر وصادرات الصناعات الغذائية الجزائرية خلال الفترة 2001-2019 بالاعتماد على طريقة الانحدار الخطي البسيط والاستعانة بالبرمجة الإحصائية Eviews 12.

أولا: – مفهوم سياسة خفض قيمة العملة :

هي واحدة من السياسات الاقتصادية الأكثر انتشارا لمواجهة الخلل في الميزان التجاري للدولة (زينب عوض الله، 2003، الصفحات 304-305)، كما يربط الخبراء الاقتصاديون في صندوق النقد الدولي بين خفض قيمة العملة لدولة ما وبين زيادة إيراداتها التصديرية، وكذا انخفاض أسعار السلع المحلية مقارنة بأسعار السلع المستوردة من الخارج، ويعد هذا الإجراء إحدى الطرق الواردة للتعامل مع الاختلالات الخارجية والحد من فقدان الاحتياطات (حافظ و سلمان، 2013، صفحة 7)، حيث تتخذ الدول قرار خفض قيمة عملتها عادةً لمعالجة مشكلة تنافسية صادراتها عن طريق جعل صادراتها أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق الدولية **(Dadiel Sedano, 2005, p 7)**، كما لا يمكن اتخاذ أي تغيير أو إعادة النظر في قيمة العملة إلاّ في حالة العجز الأساسي لميزان المدفوعات وهو ما جاء في اتفاقيات بريتون وودز (راتول، 2006، الصفحات 244-246).

المقصود من خفض قيمة العملة هو كل انخفاض تقوم به الدولة عمدا في قيمة الوحدة النقدية الوطنية مقومة بالوحدات النقدية الأجنبية (بن طلحة و معوشي، 2018، صفحة 112)،وارتبطت هذه السياسة مع برامج التكيف الهيكلي التي تهدف إلى خفض الاختلالات الخارجية خاصة للبلدان النامية (مندور، 1990، الصفحات 190-192)، إنّ تخفيض قيمة الدينار الجزائري كان عبارة عن حتمية أملتها ظروف داخلية تتمثل في (اختلال خارجي، عملة مقومة بأكثر من قيمتها) وظروف خارجية خاصة بضغوط المنظمات الدولية (حيث للحصول على دعم صندوق النقد الدولي يفرض تخفيض العملة)، حيث لم يكن الهدف من تخفيض سعر الصرف هو التأثير على الميزان التجاري (الصادرات والواردات) بقدر ما كان الهدف منه تصحيح سعر الصرف ذاته، من ثم تحقيق قابلية تحويل كلية للدينار والاتجاه نحو تحرير سعر الصرف (بن طلحة و معوشي، 2018، صفحة 108).

تطلعت الجزائر إلى أن يكون لهذه السياسة آثار إيجابية أكثر من آثارها السلبية على اقتصادها حيث يجب أن تحدد السياسات المصاحبة لعملية خفض قيمة العملة من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية بهدف تصحيح الاختلالات (دادن و زاوية، 2016، الصفحات 7-8).

وتختلف أهداف سياسة خفض قيمة العملة من دولة إلى أخرى، فعلى المدى القصير تعمل هذه السياسة على علاج العجز في الميزان التجاري، بينما على المدى المتوسط فهذا الإجراء يعمل على رفع أو تحسين القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية، بينما على الطويل قد يؤدي خفض قيمة العملة على تحقيق أرصدة موجبة من احتياطات الصرف الأجنبي(Plihon, 2001, p 92) ، ونلخص الأسباب العامة فيما يلي:

4. تحديد سعر الصرف الواقعي للعملة المحلية (صحراوي السعيد، 2009-2010، صفحة 14)
5. زيادة موارد خزينة الدولة من خلال إعادة تقويم الرصيد الذهبي المتاح لديها وفق السعر الجديد (زينب عوض الله، 2003، صفحة 304)؛
6. علاج الاختلال في ميزان المدفوعات بتشجيع الصادرات وتقييد الواردات، حيث يتوقف نجاح هذه السياسة بمدى مرونة الصادرات والواردات؛ (عطوان، 1992، الصفحات 91-92)؛
7. تشجيع التوسع في الصناعات التصديرية.

ولنجاح سياسة خفض العملة هنالك مجموعة من الشروط أهمها: (بن ياني، 2011-2012، صفحة 26)

- درجة مرونة الإنتاج المحلي من السلع والخدمات القابلة للتصدير، أي أنّ الإنتاج يتزايد بنسبة تساير انخفاض سعر العملة المحلية؛
- درجة مرونة الطلب من الخارج على الإنتاج المحلي من السلع والخدمات القابلة للتصدير؛
- استجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة والمعايير الصحية والأمنية الضرورية للتصدير؛

ثانيا: تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 2001-2019

تم إصدار الدينار الجزائري في العاشر من أفريل سنة 1964 وهو عملة غير قابلة للتحويل تساوي 180 ملغرام من الذهب تساوي قيمتها الفرنك الفرنسي، إلاّ أنّه بقي ظاهرة حسابية فقط ولم يكن أداة إستراتيجية للتحكم في التنمية وذلك إلى غاية 1990 (بلعزوز، 2004، صفحة 165)، وأمام ضغوطات المنظمات الدولية قبلت السلطات الجزائرية تخفيض الدينار وعليه انخفضت قيمته بين 31 ديسمبر 1987 و 31 ديسمبر 1990 بنحو 103% وتتالت التخفيضات للتوجه بالدينار إلى السعر التوازني مع بداية مرحلة التعديل الهيكلي.

بداية من سنة 1994 بدأ البنك المركزي الجزائري بتحديد سعر الصرف عن طريق جلسات التسعير بالاشتراك مع البنوك التجارية والبنك المركزي كتمهيدا لسوق الصرف ما بين البنوك الذي تم إنشاؤه في جانفي 1996 (بن بوزيان و زياني، 2002، الصفحات 12-20).

يوضح الجدول (01) تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 2001-2019 حيث نلاحظ تخفيض قيمة العملة بين 2001 و 2003، حيث حققت الدولة الجزائرية خلال هذه الفترة بعض المكاسب الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي التي ساهمت في الاستقرار النسبي للدينار، إضافة إلى تدني الديون الخارجية إلى أدنى مستوياتها وانخفاض قيمة الأورو مقابل الدولار خلال الثلاثي الأول من سنة 2006، حيث أثر كل ذلك على قيمة الدينار (العقون و مقعاش، 2020، صفحة 65).

تدريجيا وبدءا من سنة 2014 إلى 2019 فقد الدينار الجزائري قرابة 50% من قيمته مقابل الدولار الأمريكي تزامنا مع انهيار أسعار المحروقات في الأسواق الدولية بداية من جوان 2014، حيث سجل خلال سنة 2015 تراجعا بـ20% و استمر التراجع خلال الفترة 2015-2019 ليفقد الدينار الجزائري قرابة النصف من قيمته.

ما يمكننا استنتاجه هو أنّ الدولة الجزائرية تلجأ في تخفيض قيمة عملتها كإجراء لاحتواء صدمات أسعار المحروقات وإعادة التوازن الاقتصادي، حيث أنّ الطابع الريعي للاقتصاد الجزائري واعتماده المطلق على إيرادات صادرات المحروقات دفعت الجزائر في كل مرة إلى اللجوء إلى تخفيض قيمة عملتها بهدف تحقيق جملة من التوازنات الداخلية والخارجية.

ثالثا: تطور صادرات الجزائر من السلع الغذائية خلال الفترة 2001-2019

تسعى الدول عبر سياساتها الاقتصادية إلى رفع تنافسية صادراتها في الأسواق الخارجية، حيث تعتبر مؤشرات التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) من أهم مؤشرات الكفاءة الاقتصادية لأي دولة والتي تعكس القدرة التنافسية للمؤسسة، القطاع وكذا الدولة.

فمن خلال تتبعنا لتطور قيمة صادرات الجزائر من السلع الغذائية بالدولار الأمريكي وكذا نسب التطور خلال الفترة 2001-2019 كما هي موضحة في الجدول رقم (02)، حيث نلاحظ أنّ الجزائر سجلت تطورا ملحوظا سنة 2010 قدره 178,76 % بزيادة قدرها 202 مليون دولار أمريكي، كما تم تسجيل بعض التذبذب في نسب التطور، حيث انتقلت الجزائر من تصدير 28 مليون دولار سنة 2001 إلى تصدير 315 مليون دولار سنة 2010، كما نلاحظ أيضا تدهور قيمة المؤشر خلال السنتين 2014 و2015 مسجلا انخفاضا في قيمة صادرات السلع الغذائية بـ 43-% تزامنا مع انهيار قيمة العملة الجزائري خلال هته السنتين بقرابة 20% من قيمتها مقابل الدولار الأمريكي، ثم بدءا من سنة 2016 نلاحظ أنّ قيمة صادرات السلع الغذائية في تطور مستمر بنسب معتبرة حيث انتقلت الجزائر من تصدير 184,12 مليون دولار إلى تصدير ما قيمته 407,85 مليون دولار سنة 2019 بالرغم من أنّ خلال هذه الفترة تم تسجيل انهيار في قيمة العملة الوطنية بما قيمته 25% وهنا المفارقة حيث بالرغم من أنّ الصناعات الغذائية الجزائرية تعتمد بشكل أساسي على استيراد المواد الأولية من الخارج بنسبة تصل إلى 50% من احتياجات بعض فروعها ومع انهيار قيمة العملة بقرابة 50% خلال الخمس سنوات الأخيرة و بالتالي ارتفاع فاتورة الواردات نتيجة لذلك، إلا أنّ قيمة صادرات الصناعات الغذائية في تطور مستمر.

I. الطرق والأدوات

قمنا بدراسة قياسية من أجل تحديد إن كان لتخفيض قيمة العملة في الجزائر أثر على صادرات الصناعات الغذائية، وذلك بالاعتماد على طريقة الانحدار الخطي البسيط بالاستعانة بالبرمجة الإحصائية (Eviews 12) وإجراء مختلف مراحل اختبارات الانحدار الخطي البسيط، حيث تم الاستعانة بالبيانات المستخرجة من الديوان الوطني للإحصاء (ONS) و تقارير وزارة المالية حول إحصاءات التجارة الخارجية للجزائر وكذا تقارير البنك الدولي خلال الفترة 2001-2019.

أولا: التعريف بالمتغيرات:

استخدمنا في هذه الدراسة نموذج من متغيرين هما:

- **مؤشر سعر الصرف**: يتم قياس تخفيض قيمة العملة بواسطة مؤشر سعر الصرف، حيث يعبر هذا المؤشر على التوازن الخارجي للدولة، وذلك بسبب تأثيره المباشر على الاحتياطات من العملة الأجنبية للدولة و وضعية ميزان المدفوعات، حيث أنّ معدل سعر الصرف المعتمد هو المعدل المتوسط لأسعار الصرف مقابل الدولار الأمريكي و يرمز له بـ (Exch).
- **مؤشر صادرات السلع الغذائية:** يعبر مؤشر صادرات السلع الغذائية عن مدى تنافسية السلع الغذائية المصدرة في الأسواق الدولية، كما يعبر عن مدى تطور قطاع الصناعات الغذائية وقدرته على تلبية احتياجات السوق المحلي والتوجه نحو التصدير، حيث كلما زادت الصادرات ارتفع بالمقابل احتياطي الدولة من العملة الأجنبية، و يعبر هذا المؤشر القيمة بالمليون دولار أمريكي و يرمز له بـ (Exp).

و يأخذ النموذج الصيغة التالية:

$$EXP = f(Exc\square)$$
$$EXP = C(1) + C(2)*EXCH$$

حيث:

C(1) تعكس تأثير جميع المتغيرات التفسيرية التي لم تؤخذ بالاعتبار في الدالة.

C(2) تمثل مقدار التغير في صادرات الصناعات الغذائية نتيجة تغير أسعار الصرف، حيث حسب القاعدة النظرية فإنّ التوقعات تشير إلى أنّ أثر خفض سعر الصرف على صادرات الصناعات الغذائية يكون طرديا.

ثانيا: دراسة استقرارية السلسلتين:

ترتبط صحة تقدير العلاقة بين سعر الصرف وصادرات الصناعات الغذائية بافتراض استقرار السلسلتين الزمنيتين، ذلك لأنّ عدم استقرارهما سيؤدي إلى أخطاء في تحديد النموذج القياسي، وعليه سنقوم أولا باختبار استقرارية السلسلتين ويتطلب ذلك اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) وتطبيق اختبار ديكي فيلر (Dickey Fuller test). (الجدول 03)

من خلال الجدول (03) نستنتج أنّ القيم المحسوبة أكبر من القيم الجدولية لكل من متغير سعر الصرف وصادرات السلع الغذائية عند المستوى في النماذج الثلاثة، أي نقبل الفرضية الصفرية التي تدل على وجود جذر الوحدة وذلك عند مستوى المعنوية 5% ، أي أنّ السلسلتين غير مستقرتين، كما نلاحظ أنّ بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى أصبحت السلسلتين الزمنيتين مستقرتان وتخلوان

من جذر الوحدة (Unit Rout) وذلك عند المستوى 5% في السلسلتين الزمنيتين لسعر الصرف ولصادرات الصناعات الغذائية.

ثالثا: تقدير واختيار النموذج بطريقة المربعات الصغرى:

بعد التأكد من تكامل السلسلتين نقوم بتقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية ومن ثم اختباره، حيث نستخدم الدالة اللوغارتمية لتقليل الذبذبات والفروقات الكبيرة، حيث قيم الصادرات بملايين الدولارات وقيم سعر الصرف بالعشرات أو المئات.

$$LOG(EXPORT) = C(1) + C(2)*LOG(EXCH)$$

$$C(1) = \alpha_1 + \alpha_2 + \alpha_3 + \alpha_4 \ldots.$$

- **إيجاد معادلة خط الانحدار البسيط بطريقة المربعات الصغرى**

إنّ تقدير معادلة خط الاتجاه العام بطريقة المربعات الصغرى أعطت النتائج التالية:

$$LOG(EXPORT) = 8.40 + 2.35*LOG(EXCH)$$

$$Prob = 0.20$$

$$R^2 = 0,25$$

نلاحظ أنّ مرونة سعر الصرف تساوي 2,35 وهي أكبر من 1 وإشارتها موجبة دليل على أنّ العلاقة بين المتغيرين طردية وهو ما سنقوم بتفسيره لاحقا، وهي معنوية لأنّ احتماليتها تساوي 0,02 وهي أصغر من 0.05، بالإضافة إلى أنّ قيمة معامل التحديد المساوية 25% أي أنّ تغيرات صادرات الصناعات الغذائية سببها تغير سعر الصرف بنسبة 25% أمّا باقي التغيرات وهي 75 % يعود إلى متغيرات أخرى غير مدرجة في نموذج الدراسة.

رابعا: اختبار معلمات النموذج (اختبارات الدرجة الأولى):

1 - اختبار معنوية المعلمات:

نستخدم إحصائية t ستيودنت لتقييم معنوية معلمات النموذج، ومن ثم تقييم تأثير المتغيرات المفسرة على المتغير التابع، باختبار الفرضيات الخاصة بالمعلمات المقدرة، حيث يساعد هذا الاختبار على التعرف على معنوية معلمات النموذج، وهو مبني على فرضيتين، فرضية العدم H_0 والفرضية البديلة H_1 ، فإذا كانت t المحسوبة أقل من t الجدولية فهذا يعني قبول فرضية العدم و رفض الفرضية البديلة وذلك على النحو التالي:

H_0: المعلمات ليس لها معنوية إحصائية.

$$H_0 = \alpha_1 = \alpha_2 = \alpha_3 = 0$$

H_1 : المعلمات لها معنوية إحصائية.

$$H_0 \neq \alpha_1 \neq \alpha_2 \neq \alpha_3 \neq 0$$

بالنسبة لمعامل الحد الثابت α_1 لدينا القيمة الاحتمالية أدنى من مستوى المعنوية 10% حيث نجد أنّ (Prob= 0,07) أي أقل من 10% وعليه نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1، أي أنّ α_1

معنوي، وعليه نقول أنّه عند المعنوية 10% معامل الحد الثابت لديه معنوية إحصائية في تفسير سلوك مؤشر صادرات الصناعات الغذائية خلال فترة الدراسة، أي أنّه يوجد متغيرات تفسيرية لم تؤخذ بعين الاعتبار تؤثر على مؤشر صادرات الصناعات الغذائية.

بالنسبة لمعامل سعر الصرف α_2 و t يساوي 2.36 وهي أكبر من1,96 و (Prob= 0,02) أي أقل من 5% وعليه يمكن الحكم على أنّ α_2 معنوي عند المستوى 5%.

2 – اختبار المعنوية الكلية للنموذج:

1.2. معامل التحديد R^2 :

القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد مساوية للقيمة 0,25، حيث أنّ المتغير المفسر يتحكم بنسبة 25 % من التغير الحاصل في صادرات الصناعات الغذائية، أمّا القيمة المتبقية أي 75 % فتفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ومتضمنة في حد الخطأ ε_t.

2.2. اختبار فيشر F:

يستخدم لاختبار صحة الشكل الرياضي للنموذج، حيث لدينا القيمة الاحتمالية لمعامل فيشر تساوي 0,02 وهي أقل من 5 % ، أي ترفض فرضية العدم H_0 و نقبل الفرضية البديلة H_1 وعليه نستنتج أنّ النموذج معنوي إحصائيا.

3- اختبار المعلمات من الناحية القياسية

1.3. اختبار التوزيع الطبيعي:

نستخدم اختبار **Jarque-Bera** حيث أنّ فرضية العدم تقضي بأنّ المعلمات ليس لها توزيع طبيعي والفرضية البديلة تقضي بأن المعلمات توزيعها غير طبيعي، و من مخرجات برنامج Eviews 12 نجد أنّ الاحتمالية تساوي Prob=0,76 أي أنّها أكبر من 0,05 و منه نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة أي أنّ المعلمات لها توزيع طبيعي.

3.2.اختبار تجانس تباين الأخطاء:

نستخدم اختبار **ARCH** (Heteroskedasticity Test) حيث أنّ فرضية العدم تقضي بتجانس تباين الأخطاء والفرضية البديلة تقضي بعدم تجانس تباين الأخطاء، ومن مخرجات البرنامج نجد أنّ قيمة Obs R squared تساوي 0,05 والقيمة الاحتمالية Prob=0,06 أي أكبر من 5 % عند درجة تأخير 3، ومنه نقبل الفرضية العدمية أي أنّ النموذج لا يعاني من مشكلة عدم تجانس تباين الأخطاء.

من الاختبارات السابقة نستنتج صلاحية النموذج لتقدير علاقة صادرات الصناعات الغذائية بالمتغير التفسيري وهو سعر الصرف.

II. نتائج الدراسة

من خلال دراستنا نستنتج أنّ تخفيض قيمة الدينار الجزائري كان عبارة عن حتمية أملتها ظروف داخلية تتمثل في اختلال خارجي وعملة مقومة بأكثر من قيمتها، بالإضافة لظروف خارجية خاصة بضغوط المنظمات الدولية، حيث لم يكن الهدف من تخفيض سعر الصرف هو التأثير على الميزان التجاري (الصادرات والواردات) بقدر ما كان الهدف منه تصحيح سعر الصرف ذاته، من ثم تحقيق قابلية تحويل كلية للدينار والاتجاه نحو تحرير سعر الصرف وبالتالي نقبل الفرضية الأولى التي تتفق مع هذه النتيجة.

أثبتت نتائج اختبار المعلمات من الناحية الاقتصادية أنّ هناك علاقة بين سعر الصرف وصادرات الصناعات الغذائية، حيث أنّ سعر الصرف استطاع تفسير 25% من التغيرات التي حدثت في صادرات الصناعات الغذائية بينما 75% من التغيرات في صادرات الصناعات الغذائية تفسرها متغيرات أخرى ليست مدرجة في النموذج وبالتالي نقبل الفرضية الثانية.

إنّ إشارة معلمة سعر الصرف موجبة دلالة على العلاقة الطردية بين سعر الصرف وصادرات الصناعات الغذائية حيث نقرأ من مخرجات Eviews 12 أنّه "كلما ارتفع سعر الصرف بوحدة واحدة (أي انخفضت قيمة الدينار الجزائري) ارتفعت صادرات الصناعات الغذائية بـ 2.35 %" وهو ما كان متوقع حيث تزيد تنافسية صادرات أي دولة كلما انخفضت قيمة العملة، وبالتالي يمكننا أن نقول بأنّ تنافسية الصناعات الغذائية ارتفعت خلال الفترة 2001-2019 نتيجة خفض قيمة العملة الجزائرية، حيث ساهم هذا الإجراء بتفسير 25% من عوامل ارتفاع صادرات الصناعات الغذائية وهو ما يتفق مع الفرضية الثالثة وبالتالي نقول أنّ الفرضية الثالثة محققة.

نستخلص من خلال الدراسة أنّ الدولة الجزائرية تلجأ في تخفيض قيمة عملتها كإجراء لاحتواء صدمات أسعار المحروقات وإعادة التوازن الاقتصادي.

III. الخلاصة:

إنّ الطابع الريعي للاقتصاد الجزائري واعتماده المطلق على إيرادات صادرات المحروقات دفعت الجزائر في كل مرة إلى اللجوء إلى تخفيض قيمة عملتها بهدف رفع ايرادات الدولة من صادرات النفط عند تحويلها إلى العملة الوطنية، أي أنّ أسعار الصرف في الجزائر تتبع أسعار البترول ولا علاقة لخفض قيمة العملة بسياسة الدولة في مجال تشجيع الصادرات، إلاّ أننّا عند قيامنا بدراسة تأثير إجراءات خفض قيمة العملة على تنافسية صادرات الصناعات الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019 وجدنا هناك تأثير ايجابي حيث كلما ارتفع سعر الصرف بـ 1% ارتفعت صادرات الصناعات الغذائية بـ 2.35%، كما أنّ سعر الصرف استطاع تفسير 25% من التغيرات التي حدثت في صادرات الصناعات الغذائية و 75% من التغيرات في صادرات الصناعات الغذائية تفسرها متغيرات أخرى ليست مدرجة في النموذج وهو ما يفسِّر بأنّ هنالك عوامل أخرى يجب أن تتوفر لنجاح سياسة خفض قيمة العملة في رفع تنافسية صادراتها من السلع الغذائية، وهو ما يفسر أيضا بضعف مرونة الإنتاج المحلي من السلع الغذائية ، أي أنّ الإنتاج يتزايد بنسبة لا تساير انخفاض سعر العملة المحلية وكذا ضعف مرونة الطلب من الخارج على السلع الغذائية المحلية بالإضافة لعدم الإلتزام بمواصفات الجودة والمعايير

الصحية والأمنية الضرورية للتصدير، حيث يجب على السلطات الجزائرية تحديد السياسات المصاحبة لعملية خفض قيمة العملة من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، كما يمكننا تقديم مجموعة من التوصيات نوجزها فيما يلي:

- العمل على استقرار سعر صرف الدينار الجزائري بهدف جلب الاستثمار الأجنبي؛
- ضرورة إعطاء استقلالية أكبر للبنك المركزي عن الحكومة وعدم إخضاعه لقررات الحكومة الترقيعية؛
- دعم القطاعات التصديرية على غرار الصناعات الغذائية لرفع إنتاجيتها وتنافسيتها؛
- إخضاع مؤسسات القطاع المدروس للإلتزام بمواصفات الجودة والمعايير الصحية والأمنية الضرورية للتصدير؛
- تأهيل قطاع اللوجستيك لما له من أهمية كبيرة في رفع تنافسية القطاع المدروس لاسيما أنّ منتجات القطاع تتمتع بخصائص تجعلها سريعة التلف؛

- **الاحالات والمراجع:**

المؤلفات:

- أحمد مندور، مقدمة في الاقتصاد الدولي. مصر: الدار الجامعية، 1990، ص ص 190-192.
- حسن زينب عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مصر، الفتح للطباعة والنشر، 2003، ص ص 304-305.
- علي بلعزوز، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2004، ص 165.
- مروان عطوان، أسعار صرف العملات وأزمات العملات في العلاقات النقدية الدولية، دار الهدى، 1992، ص ص 91-92.
- غانم حافظ، و شيخ سلمان، تجنب الانهيار الاقتصادي وتعزيز النمو الشامل في مصر وتونس، أوراق بحثية مقدمة من طرف مركز بروكنجز، 2013، ص 7.
- *Dominique Plihon, les taux de changes,paris france:édition la découverte,2001, 92.*

الرسائل والأطروحات:

- صحراوي السعيد، محددات سعر الصرف: دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر، رسالة ماجستير، 2009-2010، ص 14.
- مراد بن باني، سعر الصرف ودوره في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة قياسية حالة الجزائر. رسالة ماجستير، 2011-2012، ص 26.
- *Fernando Dadiel Sedano, trade ajustements to exchange rate in régional économic integration: Aregentina and Brizil, a disertatin submitted to the Graduate Faculty ot Auburn University, Faculty ot Auburn University, 2005, p7.*

المقالات:

- سامية العفون، و نادية مفعاش، قياس أثر تخفيض قيمة العملة على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2019. مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)،المجلد ، 10 (02)، 2020، ص 65.
- صليحة بن طلحة، و بوعلام معوشي، تخفيض قيمة العملة بين الواقع والطموح. دراسات اقتصادية (29)، 2018، 112.
- عبد الوهاب دادن، و رشيدة زاوية، تخفيض قيمة العملة بين إشكالية توازن واختلال ميزان المدفوعات في المدى الطويل دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2013. المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية (3)، 2016، ص ص 7-8.
- محمد راتول، الدينار الجزائري بين أسلوب الرونات وإعادة التقويم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا (4)، 2006، ص ص 244-246.

المداخلات:

- محمد بن بوزيان و الطاهر زياني، الأورو و سياسة الصرف في الجزائر، الملتقى الوطني الأول جامعة سعيد دحلب البليدة. البليدة الجزائر، 2002.

الملاحق:

الجدول (01): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 2001-2019

السنوات	سعر الصرف
2001	77,2
2002	79,6
2003	77,3
2004	72
2005	73,27
2006	72,64
2007	69,29
2008	64,58
2009	72,6
2010	74,3
2011	72,9
2012	77,5
2013	79,3
2014	80,5
2015	100,69
2016	109,47
2017	110,96
2018	116,62
2019	119,35

المصدر: بيانات البنك الدولي على الموقع: *https://data.albankaldawli.org/country/dz*

الجدول (02): تطور قيمة صادرات الجزائر من السلع الغذائية خلال الفترة 2001-2019

السنوات	الصادرات (مليون دولار)	نسبة تطور الصادرات من السلع الغذائية
2001	28000000	-
2002	35000000	25,00
2003	49000000	40,00
2004	59000000	20,41
2005	67000000	13,56
2006	73000000	8,96
2007	88000000	20,55
2008	119000000	35,23
2009	113000000	-5,04
2010	315000000	178,76
2011	355000000	12,70
2012	315000000	-11,27
2013	402000000	27,62
2014	323000000	-19,65
2015	184120000	-43,00
2016	280300000	52,24
2017	302500000	7,92
2018	373000000	23,31
2019	407850000	9,34

المصدر: بيانات مستخرجة من تقارير وزارة المالية حول إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة 2001-2019.

الجدول (03) : نتائج اختبار الاستقرارية للسلسلتين

المتغيرات	المستوى		الفروق الأولى		الفروق الثانية	
	ADF stat	النتيجة	ADF stat	النتيجة	ADF stat	النتيجة
EXCH	0.84	غير مستقرة	-3.84	مستقرة (معنوي عند 5%)	–	–
EXP	0.48	غير مستقرة	-4.11	مستقرة (معنوي عند 5%)	–	–

المصدر: من مخرجات برنامج *Eviews 12*.

مخرجات برنامج *Eviews 12*

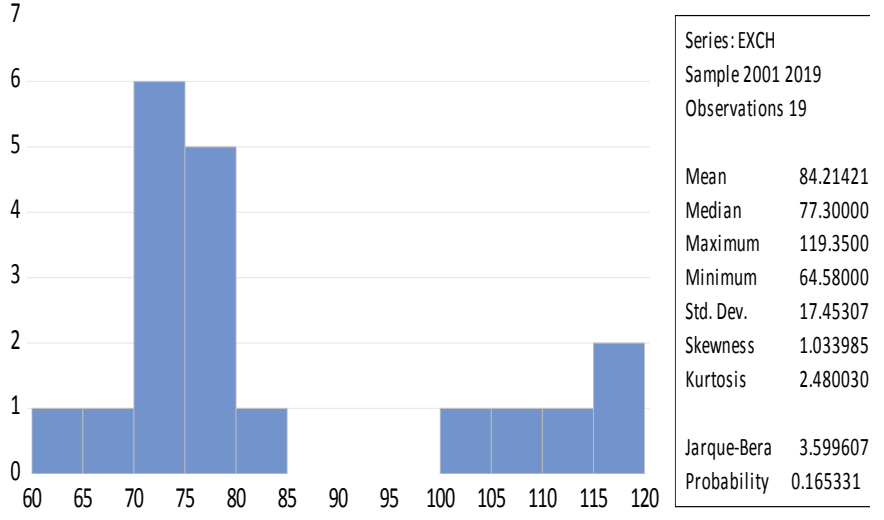

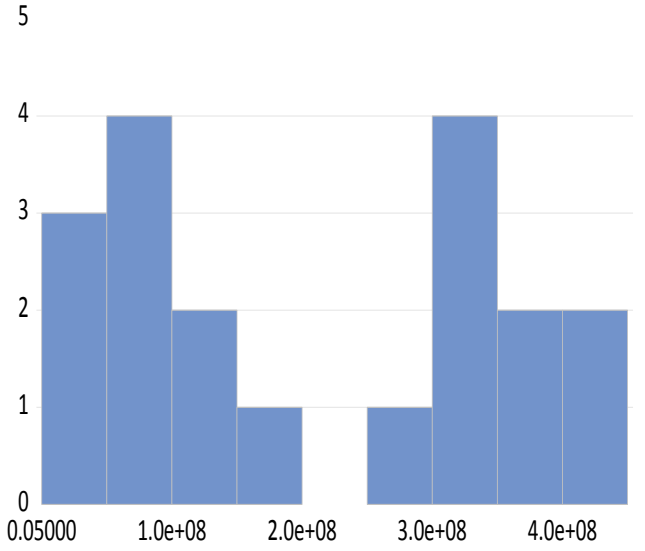

Dependent Variable: LOG(EXPORT)
Method: Least Squares
Date: 12/04/21 Time: 14:58
Sample: 2001 2019
Included observations: 19

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	8.409239	4.395572	1.913116	0.0727
LOG(EXCH)	2.356815	0.994706	2.369357	0.0299

R-squared	0.248248	Mean dependent var	18.81463
Adjusted R-squared	0.204028	S.D. dependent var	0.906760
S.E. of regression	0.808987	Akaike info criterion	2.513232
Sum squared resid	11.12581	Schwarz criterion	2.612647
Log likelihood	-21.87570	Hannan-Quinn criter.	2.530057
F-statistic	5.613854	Durbin-Watson stat	0.281639
Prob(F-statistic)	0.029921		

Estimation Command:
==========

LS LOG(EXPORT) C LOG(EXCH)

Estimation Equation:
==========
LOG(EXPORT) = C(1) + C(2)*LOG(EXCH)

Substituted Coefficients:
==========
LOG(EXPORT) = 8.40923864628 + 2.3568150952*LOG(EXCH)

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	3.447682	Prob. F(3,12)	0.0516
Obs*R-squared	7.406723	Prob. Chi-Square(3)	0.0600

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 12/04/21 Time: 15:26
Sample (adjusted): 2004 2019
Included observations: 16 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.200642	0.155154	1.293182	0.2203
RESID^2(-1)	0.754705	0.286549	2.633775	0.0218
RESID^2(-2)	-0.115442	0.341510	-0.338035	0.7412
RESID^2(-3)	-0.121847	0.229741	-0.530366	0.6055
R-squared	0.462920	Mean dependent var		0.382907
Adjusted R-squared	0.328650	S.D. dependent var		0.476625
S.E. of regression	0.390527	Akaike info criterion		1.169677
Sum squared resid	1.830134	Schwarz criterion		1.362825
Log likelihood	-5.357420	Hannan-Quinn criter.		1.179568
F-statistic	3.447682	Durbin-Watson stat		2.143232
Prob(F-statistic)	0.051614			

Null Hypothesis: D(EXPORT) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.256953	0.0048

Test critical values:	1% level	-3.886751
	5% level	-3.052169
	10% level	-2.666593

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 17

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EXPORT,2)
Method: Least Squares
Date: 12/04/21 Time: 15:28
Sample (adjusted): 2003 2019
Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EXPORT(-1))	-1.094187	0.257035	-4.256953	0.0007
C	23843801	19060451	1.250957	0.2301

R-squared	0.547124	Mean dependent var	1638235.
Adjusted R-squared	0.516932	S.D. dependent var	1.09E+08
S.E. of regression	75588001	Akaike info criterion	39.22962
Sum squared resid	8.57E+16	Schwarz criterion	39.32765
Log likelihood	-331.4518	Hannan-Quinn criter.	39.23937
F-statistic	18.12165	Durbin-Watson stat	2.036360
Prob(F-statistic)	0.000689		

Null Hypothesis: D(EXCH) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.059695	0.0271
Test critical values:	1% level	-4.616209	
	5% level	-3.710482	
	10% level	-3.297799	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 17

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EXCH,2)
Method: Least Squares
Date: 12/04/21 Time: 15:30
Sample (adjusted): 2003 2019
Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EXCH(-1))	-1.075415	0.264900	-4.059695	0.0012
C	-4.535024	3.210305	-1.412646	0.1796
@TREND("2001")	0.704813	0.320472	2.199297	0.0452

R-squared	0.540719	Mean dependent var	0.019412
Adjusted R-squared	0.475108	S.D. dependent var	7.553302
S.E. of regression	5.472326	Akaike info criterion	6.396070
Sum squared resid	419.2489	Schwarz criterion	6.543107
Log likelihood	-51.36659	Hannan-Quinn criter.	6.410685
F-statistic	8.241223	Durbin-Watson stat	2.027097
Prob(F-statistic)	0.004311		

Null Hypothesis: RESID01 has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.111510	0.0366
Test critical values:	1% level	-2.699769	
	5% level	-1.961409	
	10% level	-1.606610	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 18

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RESID01)
Method: Least Squares
Date: 12/04/21 Time: 15:31
Sample (adjusted): 2002 2019
Included observations: 18 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RESID01(-1)	-0.242137	0.114675	-2.111510	0.0498

R-squared	0.167494	Mean dependent var	0.091773
Adjusted R-squared	0.167494	S.D. dependent var	0.418812
S.E. of regression	0.382132	Akaike info criterion	0.967850
Sum squared resid	2.482419	Schwarz criterion	1.017315
Log likelihood	-7.710649	Hannan-Quinn criter.	0.974670
Durbin-Watson stat	1.970085		